الفساد والاصلاح الاداري.

1- مقدمة:

إن الحديث عن موضوع الاصلاح يفرض البحث في الفساد كمفهوم مضاد ومناقض، وإذا كان الفساد ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ،فإن اتساع حجمه وتشابك حلقاته وترابط آلياته في العالم العربي بات يهدد مسيرة التنمية ويرهن حقوق الاجيال ومستقبل الأوطان.

2-تعريف الفساد:

يعرف الفساد حسب البنك الدولي بأنه: "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. [1]

- **تعريف الأمم المتحدة للفساد.**

عرفه برنامج الأمم المتحدة الانمائي : "بأنه اساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة ، الابتزاز، استغلال النفوذ ، المحسوبية ، الغش وتقديم اكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس" .[2]

- **تعريف منظمة الشفافية الدولية .**

عرفت الفساد على أنه : استغلال الوظيفة العامة و المصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع و الأنظمة الرسمية ، سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أم نتيجة

---

[1]-محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004.ص 35.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، **مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم** ، شعبة التطوير الاداري و ادارة الحكم, .مكتب السياسات الانمائية,1998 ص 08.

للضغوطات التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي , سواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي .[3]

و تفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين م الفساد هما :

1-**الفساد بالقانون** : و هو ما يغرف بمدفوعات التسهيلات التي تدفع فيها الرشاوى للحصول على الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقا للقانون .

2-**الفساد ضد القانون** :و هو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها .[4]

و الملاحظ أن هذا التعريف لم يكن شاملا أو مانعا ، لذا فقد عادت المنظمة في وقت متأخر و تحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين مثل : سوزان روز أكرمان لتعرف الفساد بأنه :" السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص ، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف اثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية و من خلال استخدام السلطة الممنوحة لهم ".[5]

-تعريف المشرع الجزائري للفساد.

ان مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري ، اذ لم يستعمل قبل سنة 2006 و لم يجرم في قانون العقوبات ، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ،كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم و هذه الاتفاقية فصدر قانون الوقاية من الفساد و مكافحته رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم و الذي جرّم الفساد بمختلف مظاهره .[6]

_ابراهيم الخصبة ، **الفساد المالي و الاداري و سبل مكافحته في اليات حماية المال العام و الحد م الفساد الاداري** ، المنظمة العربية للتنمية الاداري، مصر ,2006،ص 142.[3]

_عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، **الفساد و الاصلاح :دراسة مقارن**ة .دمشق: منشورات اتحاد العرب ، 2003، ص22.[4]

_عبد الخالق فاروق ، **الفساد في مصر : دراسة اقتصادية تحليلية** . القاهرة: العربي للنشر ،2006 ،ص10.[5]

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم06-01،يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد 14،المؤرخ في:20 فبراير2006.[6]

و بالرّجوع الى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، اذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا ، بل انصرف الى تعريفه من خلال الاشارة الى صوره و مظاهره، و هذا ما ورد في الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته : "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون ، و بالرّجوع الى الباب الرابع من نفس القانون، فانه يمكن تصنيف جرائم الفساد الى أربعة أنواع هي : اختلاس الممتلكات و الأضرار بها الرشوة و ما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد[7].

3-أنواع الفساد :

1.من حيث الحجم:

-الفساد الصغير.

-الفساد الكبير .

2.من حيث الانتشار:

-فساد دولي

-فساد محلي

4-آثار الفساد الاداري:

الفساد الاداري له آثار كبيرة على الدولة في عدد من مناحيها، يمكن ادراجها على النحو التالي:

- **أثر الفساد الإداري على الادارات الحكومية:**

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الايرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدّولة حتى يتجاهلوا جزء من الانتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

---

[7] _أحسن بوسقيعة ، **الوجيز في القانون الجزائري** .الجزائر: دار هومة الجزء الثاني ، 2007 ،ص05.

-أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الاداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

أثر الفساد على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.
- قد يتهرب الاغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلّل من حجم هذه الخدمات وجودتها ممّا ينعكس سلبًا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

5-محاربة الفساد: هنالك عدة أليات وطنية ودولية لمكافحة الفساد، ولعل أشهرها:

-دور الحكم الراشد في الحد من الفساد:

إن ارساء مبادئ الحكم الراشد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد ومكافحته إذا تم تطبيقها[8] كالشفافية، المساءلة ،المحاسبة وحكم القانون.. الخ.

[8]- جريو سارة، بوفليح نبيل، "دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري". مجلة الاقتصاد والمالية، شلف. المجلد 04، عدد 02، 2018، ص128

–مشاركة المجتمع المدني: لا يمكن لسياسات مكافحة الفساد أن تنجح إذا اقتصرت على المؤسسات الحومية والقوانين فقط، ولهذا ينبغي تطبيق مبدأ المشاركة والمسؤولية، وقوة التأثير لمنظمات المجتمع المدني التي تعد طرفا أساسيا وشريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقديمها الدعم للحكومة وممارستها التأثير عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي.

إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه في رفع الوعي في أوساط المجتمع، وإشاعة ونشر ثقافة محاربة الفساد وإظهار تأثيراته السلبية على الفرد والمجتمع باستخدام مختلف وسائل الاعلام والتواصل.

–منظمة الشفافية الدولية:

تعد هذه المنظمة من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا و فعالية في مجال مكافحة الفساد في العالم، وقد أنشأت سنة 1993 و مقرها العاصمة الألمانية برلين، ويعود الفضل في تأسيسها إلى تعاون مجموعة من كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي وعدد من الناشطين في مجالي التنمية و الإصلاح وأبرزهم الألماني "بيتر ايجن" ، صاحب الخبرة الواسعة في قضايا التنمية في إفريقيا و أميركا اللاتينية.

وتعمل المنظمة على متابعة ممارسات الفساد و كشف صفقاته و الوقوف على مدى انتشاره و تورط المسؤولين في مختلف دول العالم بصفقاته...وهي أكبر المنظمات غير الحكومية في مجال إعداد الدراسات و الإحصاءات و الجداول الخاصة بترتيب الدول في مجال الالتزام بمكافحة الفساد، وقد أصدرت المنظمة أول تقرير لها عام 1995 يتضمن ترتيبا تنازليا ل41 دولة وفقا لدرجة الفساد فيها، وتواصلت تقاريرها بشكل سنوي منتظم حول حالة الفساد في 180 دولة.